

تقرير

حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

4 شباط/فبراير 2021

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، عبر الإنترنت، في 4 شباط/فبراير 2021 بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة.

وهدف الحوار إلى تزويد البرلمانيين بلحمة عامة عن التطورات الأخيرة في حوكمة الهجرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وإبراز الهياكل الجديدة القائمة للتنسيق حول الهجرة، وهدف الحوار أيضاً إلى مشاركة الجدول الزمني للاستعراض الإقليمي، بالإضافة إلى تشجيع التعلم من الأقران والتعاون بين البرلمانيين فيما يتعلق بإشراكهم ومساهماتهم في تنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته واستعراضه على المستويين الإقليمي والوطني. كما سعى الحوار إلى نقاش سبل ضمان المشاركة الفعالة للبرلمانيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

ويتضمن هذا التقرير ملخصاً عن أبرز القضايا التي تناولتها الجلسات بالإضافة إلى أهم المقترحات والملاحظات التي أدلى بها المشاركون.

أولاً- مقدمة

في إطار الجهود المبذولة لإجراء استعراض إقليمي حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠١٨، وتماشياً مع المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي التي تدعو إلى نهج شامل للمجتمع بأكمله في متابعة ومراجعة الاتفاق، تنظم الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة سلسلة من الحوارات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة في المنطقة العربية. ويشمل هذا الحوار المهاجرين والمجتمع المدني ومنظمات المهاجرين والمغتربين والمنظمات الدينية والسلطات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص وأصحاب العمل والنقابات العمالية والبرلمانيين ومؤسسات حقوق الانسان الوطنية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛ وفقاً لقرار الجمعية العامة بخصوص الاتفاق العالمي للهجرة: [\(تعريف أصحاب المصلحة – الفقرة 44\)](#).

وتضطلع البرلمانات بدور بالغ الأهمية في التعبير عن أولويات وقضايا المهاجرين والنهوض بحقوقهم. والبرلمانيون مسؤولون عن ضمان مراعاة القوانين لاحتياجات المهاجرين وفعاليتها في حماية حقوقهم. وكممثلين لجميع السكان، بمن فيهم المهاجرين، تُناط بهم مسؤولية الإشراف على تطوير وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الحكومية والتأكد من أنها تستهدف وتصل إلى الأكثر ضعفاً. أخيراً وليس آخراً، البرلمانات في معظم الدول العربية مسؤولة عن التدقيق في الموازنة الوطنية وإقرارها، وعليها بالتالي أن تتأكد من تخصيص الموارد المالية المناسبة لتلبية كافة الفئات السكانية بمن فيهم المهاجرين.

وقد لفت الاتفاق العالمي للهجرة الانتباه للدور الذي يلعبه البرلمانيون في هذا المجال وشدد على ضرورة إشراكهم في المراجعات الوطنية والإقليمية العالمية للاتفاق. وفي هذا الإطار نظمت الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة الحوار الأول مع البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة وذلك عبر الانترنت يوم الخميس الواقع في 4 شباط/فبراير 2021 من الساعة 11:00 صباحاً حتى 13:00 ظهراً (بتوقيت بيروت).

ثانياً- أهداف الحوار

يكتسب الحوار الأول للبرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية أهمية خاصة في هذا التوقيت، حيث تعمل الحكومات ومختلف أصحاب المصلحة في الدول العربية على إجراء أول استعراض لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. ويسعى الحوار الى تحقيق الأهداف التالية:

1. تزويد البرلمانيين بلمحة عامة عن التطورات الأخيرة في حوكمة الهجرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وإبراز الهياكل الجديدة القائمة للتنسيق حول الهجرة والجدول الزمني للاستعراض الإقليمي؛
2. تشجيع التعلم من الأقران والتعاون بين البرلمانيين فيما يتعلق بإشراكهم ومساهماتهم في تنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته ومراجعته على المستويين الإقليمي والوطني؛
3. نقاش سبل ضمان المشاركة الفعالة للبرلمانيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

ثالثاً- كلمات الترحيب

ألقت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية كلمة الإسكوا فرحبت بالحضور في الحوار وأشارت أن الاتفاق جاء في لحظة مفصلية للمنطقة العربية التي تشهد حركة هجرة غير مسبوقة، حيث تخطى عدد المهاجرين الذين استضافتهم المنطقة الأربعين مليوناً في حين فاق عدد المهاجرين من الدول العربية الإثنى وثلاثين مليون. وتتسم المنطقة باتجاهات وأنماط هجرة مركبة، تحتم التعاون الثنائي والإقليمي والعالمي لمعالجة قضايا الهجرة والتأكد من مساهمتها في التنمية المستدامة والحد من بعض الآثار السلبية التي تنتج عنها. وأضافت السيدة العوضي بأن جائحة كوفيد-19 أظهرت الدور الريادي الذي يقوم به المهاجرين والذين استمروا بأعمالهم في مختلف المجالات ومنها الخدمات الصحية والنظافة والزراعة وغيرها. لكن الجائحة أظهرت أيضاً هشاشة وضع المهاجرين والحاجة الماسة للتعاون بين مختلف المعنيين لحمايتهم وحماية حقوقهم.

وتطرقت السيدة العوضي في كلمتها الى الدور الريادي الذي يضطلع به البرلمانيون في تمثيل السكان والتعبير عن أولوياتهم وقضاياهم وحماية حقوقهم لا سيما الأضعف منهم ومن ضمنهم المهاجرين. فمن خلال دورهم التشريعي، تقع على عاتق النواب مسؤولية التأكد من مراعاة القوانين لمصالح المهاجرين. وتناط بهم أيضاً مسؤولية مراقبة العمل الحكومي والتأكد من ملاءمة البرامج الحكومية ذات الصلة لاحتياجات المهاجرين وتخصيص الموارد المالية اللازمة في الموازنة العامة لتنفيذ هذه البرامج. وأشارت أن الاتفاق العالمي للهجرة نص صراحة على ضرورة إشراك البرلمانيين في تحقيق أهداف الاتفاق وعملية الاستعراض الدورية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وشددت المتحدث على الفرصة التي يوفرها الحوار للتفكير في كيفية تفعيل دور البرلمانات العربية في تلك العملية وعكسها في المراجعة الإقليمية لاتفاق الهجرة ولا سيما في مؤتمر المراجعة الإقليمي الذي ينعقد في 24 و25 شباط/فبراير 2021.

وألقت السيدة كريستينا ميغو، المسؤولة الإقليمية الأولى للسياسات والعلاقات، ونائبة المديرة الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة كلمة الافتتاح بالنيابة عن السيدة كارملا جودو، المديرة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمنظمة الدولية للهجرة. وجاء في كلمتها أن الترابط بين الهجرة والتنمية اكتسبت اعترافاً وأهمية متزايدة مع تصاعد الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واعتماد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الأمانة والمنظمة

والنظامية في عام 2018. وانعكست هذه الأهمية في التقدم المحرز حول إدارة الهجرة وحماية المهاجرين مع إدراك الدول للدور الأساسي الذي يلعبه المهاجرون في مسار التنمية.

وأضافت السيدة ميجو أن جائحة كوفيد-19 سلطت الضوء على دور المهاجرين خاصة أن العديد منهم يعمل في الخطوط الأمامية مثل العاملون في النظم الصحية أو يواصلون على الرغم من الإغلاق، العمل لتوفير الخدمات الأساسية لجميع الناس. وأشارت الى أن الدول واصلت جهودها على الرغم من تداعيات الجائحة لعدم إهمال أحد وتحقيق خطة عام 2030 وأهداف الاتفاق العالمي. وفي هذا السياق ظهرت ممارسات ناجحة وواعدة، مثل إدماج المهاجرين في أنظمة الرعاية الصحية أو حتى في بعض الحالات في نظم الحماية الاجتماعية.

وأشادت المتحدثات بدور البرلمانين المهم في هذا الإطار باعتبارهم ممثلين من البلدان بما في ذلك المهاجرين، إذ أعبوا عن قلقهم وأولوياتهم بما يضمن تنمية واحترام حقوق الإنسان والعمال. وأكدت على اعتراف الاتفاق العالمي بالدور الحاسم الذي يلعبه أعضاء البرلمانات في إطار الهجرة. وشجعت السيدة ميجو البرلمانين على مشاركة تجاربهم في معالجة قضايا الهجرة بهدف تعزيز نتائج عملية الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية. وختمت السيدة ميجو كلمتها بالتشديد على الجهد والتنسيق المطلوبين في الأشهر المقبلة لضمان إدماج المهاجرين في خطط التعافي التي وضعتها الحكومات ولا سيما في حملات التطعيم التي بدأت مؤخرًا في المنطقة، من أجل مجتمع آمن للجميع.

رابعاً - محاور الجلسات وأبرز مداخلات المشاركين

ألف- الجلسة التمهيدية

سعت الجلسة الى تمهيد الطريق للمناقشة من خلال تقديم لمحة عامة عن مبادئ الاتفاق العالمي وأهدافه ومتابعته واستعراضه في المنطقة. وتولى إدارة الجلسة السيد روهي أفغاني، مستشار بناء السلام ومنع نشوب النزاعات في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية في عمان.

قدمت السيدة سارة سلمان، المستشارة الإقليمية لشؤون السكان في الإسكوا عرضاً حول مبادئ وأهداف الاتفاق العالمي للهجرة وانعكاساته السياساتية في الدول العربية. فاستعرضت المبادئ الإرشادية العشرة التي تعكس الفهم المشترك للهجرة والمسؤوليات المشتركة بين جميع الأطراف ووحدة الهدف بين الدول المشاركة وسلطت الضوء على مبدأ نهج المجتمع بأكمله. وشرحت أن الاتفاق يتألف من ثلاثة وعشرين هدفاً يشكلون إطاراً تعاونياً لتحقيق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وخارطة طريق للدول باتجاه تأمين المهاجرين والتأكد من مشاركتهم في عملية التنمية وحماية حقوقهم. وأشارت السيدة سلمان أن الهدف 21 نص صراحة على ضرورة إشراك أصحاب المصلحة جميعاً ومن ضمنهم البرلمانات لتحقيق أهداف الاتفاق. وفيما يتعلق بسبل تنفيذ الاتفاق فهي تشمل التعاون العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني وأشارت إلى دور الأمم المتحدة في تقديم

الخبرات التقنية ودعم تنفيذ أهداف الإتفاق في مختلف مجالاته، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة في تطوير سياسات للهجرة.

وأكدت السيدة سلمان أن عملية المتابعة والاستعراض الدورية للاتفاق تعتمد على النهج الشامل لجميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي وذلك بهدف تقييم مدى تنفيذه وتقييم الثغرات والتجارب الجيدة أو الدروس المستفادة من هذه العملية، وانطلقت من هنا للتشديد على أهمية التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل حوكمة رشيدة لموضوع الهجرة. وأثارت المتحدثة خلال مداخلتها أبرز النقاط المتعلقة بالأبعاد السياسية للاتفاق بالنسبة لدول المنطقة العربية وأهمها تطوير أطر حوكمة متجانسة ومتناسقة مع الالتزامات العالمية؛ وتمكين وحماية المهاجرين؛ وضمان النهج الشامل للحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله؛ وأهمية جمع البيانات والإحصائيات لصنع سياسات تستند على الأدلة؛ والحد من الدوافع السلبية للهجرة. وفي هذا السياق أشادت السيدة سلمان بالدور المهم الذي تلعبه البرلمانات في حل النزاعات وفتح مسارات التواصل بين الدولة والمواطنين ومكونات المجتمع الأخرى.

بدورها عرضت السيدة هند كناني وهي باحثة إقليمية في المنظمة الدولية للهجرة عملية متابعة ومراجعة الاتفاق العالمي للهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وأشارت الى أن الاستعراض هو في جوهره عملية طوعية، تقوم على أساس الاستعراضات الوطنية الطوعية للدول تحضيراً لمنتدى استعراض الهجرة الدولية الذي سيعقد كل أربع سنوات ابتداء من العام 2022 والذي يعتبر بمثابة المنبر الحكومي الدولي الرئيسي لمناقشة تنفيذ جميع أهداف الاتفاق العالمي وتبادل المعلومات بشأن التقدم المحرز في تنفيذها. وتابعت أن الأمين العام للأمم المتحدة أنشأ شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة لضمان تقديم دعم فعال ومنسق لكافة الوكالات والمنظمات الأممية لتنفيذ ومتابعة واستعراض الاتفاق العالمي للهجرة وضمان تقديم الدعم المناسب للدول الأعضاء بما في ذلك توفير البيانات والدعم التقني لإعداد التقارير الوطنية. وأضافت أن الدول الأعضاء دعت العمليات دون الإقليمية والإقليمية ذات الصلة بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية إلى استعراض تنفيذ اتفاق العالمي على المستوى الإقليمي ورصد التقدم المحرز في تنفيذه بدءاً من العام 2020 ومن ثم كل أربع سنوات كما سلطت الضوء على الاستعراضات الإقليمية التي أجريت في أوروبا في نوفمبر 2020 والتي ستجرى في المنطقة العربية في فبراير 2021 وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية في مارس 2021 وإفريقيا في يونيو 2021، مشيرةً الى أن الوثائق ذات الصلة متوفرة على الصفحة الخاصة بشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة لكل منطقة.

وفي هذا السياق قدمت السيدة كناني لمحة عن عملية مراجعة الاتفاق العالمي للهجرة واستعراضه في المنطقة العربية الذي تنفذه المنظمة الدولية للهجرة، وجامعة الدول العربية، والإسكوا بالتنسيق الوثيق مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الوطنيين والإقليميين واستعرضت مجموعة من النشاطات والمشاورات التي نفذتها هذه المنظمات خلال الفترة 2019 – 2020 استعداداً لمؤتمر الاستعراض الإقليمي في فبراير 2021. كما تطرقت الى عمليات التنسيق على الصعيد الوطني والتي تضمنت إقامة شبكات الأمم المتحدة على المستوى الوطني في كل من البحرين، وجيبوتي، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والمغرب، والإمارات العربية

المتحدة. وختم العرض بالإشارة الى استلام تقارير طوعية من اثنا عشرة دولة عربية وهي متوفرة على الصفحة الخاصة بشبكة الأمم المتحدة العالمية للمنطقة العربية¹.

تبع العروض مداخلتين من المشاركين جاءت على الشكل التالي:

أشارت سعادة السيدة مريم ماجد خلفان ماجد بن ثنية، عضو المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة في مداخلتها الى أهمية الهجرة في تحقيق التنمية المستدامة وأن قضايا الهجرة هي من أولويات المنطقة العربية وأوضحت أن أعداد المهاجرين واللاجئين المتزايدة تفرض على الدول العربية أن تلتزم بحقوقهم مع التركيز على الوضع الخاص بالنساء والفتيات المهاجرات وضمن مشاركتهن الكاملة والمتساوية.

واستعرضت التقدم الذي أحرزته بلادها في حوكمة الهجرة خلال السنوات الماضية بالتعاون مع المنظمات الدولية بهدف تحسين البيئة التشريعية للهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر ومعالجة قضايا العمالة المهاجرة وتوفير نظام حماية الأجور وإدخال عدد من الإصلاحات باعتماد الحد الأدنى للأجور. وأضافت أن دولة الإمارات أصدرت قانون المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة في القطاع الخاص وعددت جملة من الإنجازات التي تمكنت الدولة من تحقيقها في ظل تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 بهدف حماية الموظفين والعمّال والحد من خسارة وظائفهم ومن بينها مبادرة العمل عن بعد؛ وتوفير اللقاحات المضادة لفيروس الكوفيد-19 للعمال والموظفين بشكل مجاني وبدون تمييز؛ وتجديد تصاريح العمل وتأشيرات الإقامة؛ ورعاية أسر المتوفين كافة بسبب فيروس كوفيد-19 لجميع الجنسيات؛ وإجراء تعديلات قانونية في منح الجنسية والجواز الإماراتي للمستثمرين والموهوبين والمتخصصين من العلماء والأطباء والمهندسين والفنانين والمتقنين مع عائلاتهم بهدف تقدير الكفاءات وتقوية النسيج الاجتماعي. وختمت بالإشارة إلى الدور الأساسي والمحوري الذي تطلع فيه البرلمانات في دعم سياسة الهجرة وذلك من خلال أدواتها التشريعية والعربية والسياسية ودعت الى تكثيف الجهود لوضع السياسات والتشريعات الداعمة للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة وتوفير التمويل اللازم لدعم برامج اللاجئين والمهاجرين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

استهل سعادة السيد ميشال موسى وهو نائب في مجلس النواب اللبناني مداخلة بالإشارة الى أن لبنان أولى أهمية كبيرة الى موضوع الهجرة كونه بلد مصدر ومقصد موصحاً ان بلاده قدمت تقريرها الطوعي الأول منذ أشهر قليلة وأن رئاسة مجلس الوزراء قد وافقت على اقتراح وزارة الخارجية والمغتربين لإنشاء آلية وطنية لمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق. وتابع أن بلاده وافقت على أكثرية الاتفاقات والبروتوكولات المتعلقة بالهجرة واستعرض عدد من مشاريع القوانين التي وضعت لمكافحة الاتجار بالبشر وحماية الأشخاص المهاجرين والخطوات لمعالجة تداعيات جائحة كورونا على المهاجرين ومن بينها تيسير عودة 40 ألف مهاجر إلى لبنان؛ وتجديد الإقامات للعمال الأجانب والإعفاء من رسوم التأخير على هذه المعاملات؛ وتوفير الفرص للعودة الطوعية الى بلدانهم. واختتم كلمته بالتأكيد على أن حملة التلقيح الوطنية تشمل جميع المهاجرين والعمال على الأرض اللبنانية ومن ضمنهم اللاجئين والنازحين إلى لبنان.

¹ <https://migrationnetwork.un.org/country-regional-network/arab-states>

باء - الجلسة الأولى: دور البرلمانات العربية في معالجة قضايا الهجرة

سعت هذه الجلسة إلى توفير أرضية للحوار والتعلم من الأقران بين أعضاء البرلمانات العربية حول تجاربهم في معالجة قضايا الهجرة. تولت السيدة سارة سلمان إدارة هذه الجلسة وطرحت عدداً من الأسئلة لإرشاد النقاش وهي: (1) هل عالج برلمانكم أي من قضايا الهجرة؟ (2) ما هي التحديات التي تواجهونها؟ (3) هل كان هناك دور خاص في ظل جائحة كورونا؟

استهلت هذه الجلسة بمداخلة لمعالي الدكتورة عائشة بنت عمر الحمد المناعي عضو مجلس الشورى القطري وعضو في البرلمان العربي تساءلت فيها عن الفرق الجوهرية بين الهجرة الطوعية والهجرة القسرية و عما إذا كان الاتفاق العالمي للهجرة يشمل أيضاً اللاجئين الذين يعانون من صعوبات جمة في الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية وأبسط حقوق الإنسان. وتابعت ان المنطقة تتحمل العبء الأكبر من ظاهرة الهجرة من خلال استضافة العدد الأكبر من اللاجئين والمهاجرين ومحاولة توفير المساعدات الإنسانية وأوضح أن حل هذه المشاكل يكمن في أن تتعاون الدول العربية على الحد من الحروب القائمة ودعم الاستقرار على مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تدفع العرب إلى الهجرة.

وتابعت أن البرلمان العربي يولي اهتمامه بمتابعة ودعم الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقات الإقليمية والدولية للاجئين والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة ومن بينها الجهود التي تهدف إلى معالجة تداعيات كوفيد-19 على فقدان فرص العمل، وتدني مستويات الأجور، وزيادة التفاوت نتيجة انخفاض إجمالي التحويلات المالية للمهاجرين، وتشديد قيود السفر والاختبارات الطبية. وأوضحت أن البرلمان العربي يؤكد على ضرورة عدم إهمال المهاجرين واللاجئين والدول المستضيفة لهم في المنطقة العربية، ويحض الدول العربية على ضرورة الإسراع في تقديم التقارير الطوعية لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، والعمل على حشد الجهود العربية والدولية لتقديم الدعم اللازم. وختمت كلمتها بالإشارة إلى أن البرلمان العربي يدعو لمحاضرة حول قنوات الهجرة الشرعية وتعزيز اندماج المهاجرين الشرعيين في المجتمعات المضيفة وضرورة معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، كما يدعو إلى رفع الوعي حول وسائل تفعيل الاتفاقات الإقليمية والدولية للهجرة وآليات عملية المتابعة.

وتعقيباً على هذه المداخلة أوضحت السيدة سلمان أن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الذي اعتمده الدول في العام 2018 يعنى بشكل مباشر في قضايا المهاجرين وأكدت على أهمية موضوع اللاجئين مشيرة إلى ان اثنين من كل خمسة لاجئين في العالم هم من المنطقة العربية. وتابعت ان الاتفاق العالمي للهجرة لا يميز بين المهاجرين بغض النظر عن وضعهم من الناحية القانونية بل يشدد على حقوقهم ومساهماتهم في عملية التنمية ومن هنا أهمية وجود أطر حوكمة متجانسة ومتناسقة مع الالتزامات العالمية لتنظيم الهجرة وتسهيل انتقال

المهاجرين من وضع نظامي، وأضافت أن العديد من الدول اتخذت خطوات محمودة في هذا المجال ومن بينها تعديل إجراءات الحصول على التأشيرة وتحسين نظام الكفالة.

ألقى السيد محمد الطيب العسكري وهو عضو مجلس الأمة الجزائري كلمة أكد خلالها على أن موضوع الهجرة بكل أنواعها يكتسب أهمية مضاعفة في المنطقة العربية ويتطلب جهوداً مكثفة وتنسيقاً أوسع نظراً لتدفق المهاجرين إليها لأسباب متعددة، وعلى رأسها النزاعات المسلحة والأزمات السياسية والاقتصادية والمجاعة والتغيير المناخي وغيرها. وتابع أن الجزائر تحديداً تستقبل آلاف المهاجرين غير النظاميين وتتعامل معهم على أسس التضامن واحترام كرامتهم وحقوقهم. وفي هذا الإطار تحدث عن البرلمان الجزائري الذي دعم مسار الدولة فيما يتعلق بالهجرة والمهاجرين، مع الأخذ بالاعتبار خصوصية المجتمع وأولويات المصلحة الوطنية مشيراً إلى أن البرلمان صادق على تعديل قانون الاتجار بالبشر وانتهج مقاربة شاملة تدعو إلى القضاء على الأسباب الجذرية للهجرة ومعالجة نتائجها وذلك من خلال التوزيع العادل للثروة والإنعاش الاقتصادي وترسيخ الأمن والسلم وتقديم الدعم اللازم للدول المجاورة. ختم ممثل الجزائر بالتأكيد على أن بلاده لا تعترض على الأبعاد التضامنية في الاتفاق العالمي، لكنها تتمسك بالحق السيادي للدول في تحديد سياستها الوطنية في مجال إدارة الهجرة والدور الأساسي المعترف به لها في تنفيذ ومتابعة الاتفاق والطابع غير الملزم قانونياً له والتفاسم العادل للمسؤوليات والأعباء وكذلك احترام حقوق الإنسان والتعاون الدولي.

تطرّق سعادة السيد محمد أوزين وهو نائب برلماني من المملكة المغربية إلى الخيارات التي يفرضها التعامل مع قضايا الهجرة والتي تتأثر أساساً بالمبادئ الإنسانية والأخلاقية والثقافية والسياق الاجتماعي والاقتصادي لكل بلد. وفي هذا السياق أشار إلى حرص بلاده على مسألة حوكمة الهجرة والذي تجلّى في عدة إنجازات من بينها اختيار قادة الدول الأفريقية لجلالة الملك محمد السادس رانداً للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة؛ واعداد وثيقة الأجندة الإفريقية حول الهجرة التي قدمتها المملكة المغربية للاتحاد الإفريقي والتي تعتمد مقاربة شمولية ومندمجة وتشاركية بشأن مسألة الهجرة وتتضمن مقترحات وأفكار قدمتها المؤسسات الرسمية وفعاليات المجتمع المدني وباحثون لإغناء عملية إعداد الميثاق العالمي حول هجرة آمنة ومنظمة ونظامية؛ واحتضان المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية بمراكش في العام 2018 فضلاً عن إنشاء المرصد الإفريقي للهجرة. كما أشار إلى بعض الإنجازات التي حققتها بلاده في إدارة الهجرة في ظل جائحة كوفيد-19 والتي تقوم على مقاربة إنسانية شمولية مشتركة تكفل الكرامة وتضمن تحقيق عيش أفضل للمهاجرين. وختم كلمته بالتنشيد على مسؤولية البرلمانات العربية في وضع التشريعات الملائمة وحث الحكومات على أعمال السياسات العامة الدامجة ونشر ثقافة التسامح واحترام التنوع وقبول الآخر ودرء خطابات كراهية الأجانب وتصحيح الأحكام الخاطئة ضد المهاجرين، والتصدي لأسباب الهجرة وتعزيز التنمية في البلدان المصدرة للهجرة من خلال التوزيع العادل للثروة ونقل التكنولوجيات ودعم تشغيل الشباب وتسوية النزاعات بالطرق السلمية والوقاية منها من خلال دبلوماسية متعددة الأطراف.

في معرض حوارها مع المشاركين أشادت السيدة سلمان بإنجازات المملكة المغربية في مجال تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وريادتها لقضايا الهجرة في المنطقة العربية وأكدت على أهمية توثيق أدوار البرلمانات التشريعية في مجال إدارة الهجرة على المستوى الوطني. وتعقيباً على موضوع إلزامية الاتفاق العالمي للهجرة أوضحت السيدة سلمان أن أحد المبادئ الأساسية للاتفاق هو أنه غير ملزم قانونياً وقد اتفقت معظم الدول على اعتماده طوعاً كالتزام أخلاقي بحقوق الإنسان مما يعني أن الدولة هي صاحبة القرار النهائي في كيفية التعامل مع الهجرة وتنظيمها وحوكمتها ضمن حقها السيادي، ونحن نتفهم تخوفات بعض الدول حول هذا الموضوع بسبب العبء الكبير الذي تواجهه هذه الدول نظراً للهجرة غير النظامية إليها.

ودعت السيدة سلمان المشاركين الى مشاركة تجاربهم فيما يتعلق بإقامة جلسات حوار على صعيد اللجان النيابية التي تهتم بقضايا الهجرة والمهاجرين أو موضوع مكافحة التمييز أو عمليات الحد من النزاع الذي يؤدي الى الهجرة واستفسرت عن أنواع التحديات التي تواجهها المجالس النيابية لدى مناقشة قوانين الهجرة والخيارات التي يمكن اعتمادها لمواجهة هذه التحديات، كما تساءلت عن الدور التي يناط به البرلمان في حفظ الصلات مع المغتربين وتحديداً في البلدان التي تتيح للمواطنين التصويت عن بعد. كما دعت المشاركين الى التفكير في كيفية تسليط الضوء على دور البرلمان في المؤتمر الإقليمي حول استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة المزمع عقده في 24 و 25 فبراير وسبل تعزيز مشاركة البرلمانيين فيه.

بدأ عضو مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية سعادة السيد نضال عمار الكلام بشكر المنظمين على تنظيم هذا الحوار المهم، وتحدث عن معاناة الشعب السوري الطويلة مع الحرب والعنف والموت والنزوح واستغلال المهاجرين والنازحين لأغراض سياسية، وأشار الى الدور الذي يضطلع به البرلمان السوري في تنسيق وضمان عودة النازحين الى سوريا والى التحديات الأساسية التي تواجه الحكومة والشعب وأولها العقوبات الدولية والمشاكل المعيشية المترتبة عنها.

في مداخلته الثانية أكد سعادة النائب ميشال موسى على ضرورة مواجهة خطاب الكراهية وإدماجها في كل القوانين والتشريعات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين وأشار الى الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان التي تُطور بالتعاون بين مجلس النواب والوزارات المعنية والمجتمع المدني وبنهج يتناغم مع توصيات المجتمع الدولي، وأضاف أن لجنة حقوق الإنسان النيابية أطلقت منذ فترة نداء حول مواجهة خطاب الكراهية ودعت على أثره النواب إلى إضفاء الوثيقة وذلك من أجل خلق المناخ الملائم لمواجهة الكراهية وتطبيق وتنفيذ القوانين المتعلقة بالهجرة، كما أثنى على أهمية المواكبة المجتمعية من أجل حسن تنفيذ القوانين المتعلقة بمواضيع الهجرة.

أكد السيد محمد والزين نائب رئيس مجلس النواب ومقرر اللجنة الخارجية لمجلس النواب المغربي في مداخلته على دور البرلمان المغربي في متابعة ومراقبة وتشريع كل القضايا الوطنية المتعلقة بالهجرة فضلاً عن تقييم السياسة العامة حول الهجرة وكذلك تفعيل/إعمال التوجيهات الملكية بخصوص الهجرة والمهاجرين. وأضاف

أن المغرب شارك في ندوة دولية حول أدوار البرلمانات والمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها في إفريقيا إزاء التحديات الجديدة للهجرة، وذلك في أكتوبر 2018، بالرباط وشكلت هذه الندوة مناسبة للإسهام في النقاش الدولي بشأن قضايا الهجرة، ومنصة قارية سانحة للتداول في الموضوع بين مؤسسات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، وذلك تحضيراً للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي عقد في ديسمبر 2018.

وعرض السيد محمد والزين أهم نتائج الندوة ومن بينها ضرورة الإسراع بإحداث المرصد الإفريقي للهجرة، الذي اقترحه جلاله الملك محمد السادس في إطار الأجندة الإفريقية حول الهجرة، وتنويه المشاركين في "نداء الرباط" الذي توج أشغال هذه الندوة بالجهود التي تبذلها المملكة المغربية في إطار اضطلاعها بمهمة الريادة على المستوى الإفريقي في موضوع الهجرة؛ والدعوة الى تفعيل إعلان الرباط لـ 27 أكتوبر 2017، الذي يؤكد التزام البرلمانات والمنظمات البرلمانية الإفريقية بالدفاع عن قضايا القارة الإفريقية وحقوق شعوبها في التنمية المستدامة. وفي نفس السياق سجلوا الحاجة إلى تعبئة مجموع الأطراف المعنية حول رؤية جديدة من أجل بناء نمط جديد للحكامة في ميدان الهجرة، يركز على مقاربة إنسانية شمولية ومشاركة، تكفل الكرامة وتضمن تحقيق عيش أفضل للمهاجرين. كما أوصى المشاركون بتشجيع اعتماد مقاربة مشتركة ومتوافق بشأنها حول موضوع الهجرة وتدبير موجات الهجرة، على أن تستند هذه المقاربة على نمط حكامة مبتكر يركز على حقوق الإنسان، بما يجعل من الهجرة رافعة حقيقية للتنمية المشتركة والتعاون والتضامن، وإيلاء الهجرة الأولوية التي تستحق في السياسات والبرامج الحكومية، من خلال تخصيص موارد مالية مناسبة وتوزيعها بشكل عادل بين القطاعات الموجهة لإدماج المهاجرين، ورصد الموارد اللازمة لتدبير موجات الهجرة.

وفي ختام كلمته شدد المتحدث على أهمية إيجاد أطر التشاور والشراكات بين اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا والهيئات البرلمانية في القارة لضمان تتبع وضعية الهجرة، وأكد أن البرلمان المغربي يولي أهمية كبيرة لحقوق المهاجرين والاتجار في البشر والإرهاب والقضايا المرتبطة بالقارة الإفريقية مشيراً الى الاجتماعات الدولية والإقليمية والثنائية التي يشارك فيها البرلمان حول التنمية المستدامة والأمن والسلم والهجرة ومحاربة الجريمة المنظمة خصوصاً في منطقة المتوسط والتي تستدعي تضافر الجهود لمواجهة لمواجهتها.

أرسلت السيدة جميلة دبش كسيكسي، عضو مجلس نواب الشعب ومساعدة رئيس مجلس نواب الشعب المكلفة بالعلاقة مع المجتمع المدني والمواطن، مداخلة مكتوبة حول وضع الهجرة والمهاجرين في تونس جاء فيها أن تونس تشهد تدفق مكثف الهجرة تفاقم ما بعد الثورة التونسية كما أن كثير من الأفارقة جنوب الصحراء يأتون إلى تونس على اساس انها منطقة عبور إلى أوروبا ويسهل ذلك أيضاً تمرکز شبكات تنظيم رحلات الهجرة غير الشرعية بين تونس وليبيا. وأوضحت أن بلادها لم تتمكن من الغوص بالشكل المطلوب لحوكمة ملف الهجرة واللجوء والمضي في إعداد استراتيجيات وطنية للهجرة لكن ذلك لم يمنع المؤسسة التشريعية من المبادرة بسن بعض التشريعات على غرار قانون منع الاتجار بالبشر وإنشاء هيئة وطنية لمنع الاتجار بالبشر وقانون

لمناهضة التمييز العنصري مما جعل تونس تتبوأ المرتبة الأولى عربياً والثانية أفريقيا من حيث الدول التي لديها تشريع مناهض للتمييز العنصري.

وأضافت أن العمل جاري لإدخال تعديلات على قوانين الهجرة الحالية والتي تعود الى سنة 1968 فضلاً عن تنظيم حوارات استشارية مع مكونات المجتمع المدني بالتعاون مع المنظمات الدولية من أجل تقديم مقترحات لإصلاح المنظومة القانونية بشأن تنظيم قضايا الهجرة واللجوء وتقديمها للبرلمان مع الاخذ بالاعتبار خصوصيات تونس الوطنية وعلاقتها الإقليمية والدولية وارتباطاتها الحضارية والتاريخية. وفي هذا السياق عرضت المداخلة عدد من التحديات التي تواجه المهاجرين في تونس بسبب غياب القوانين والموارد ومن بينها عدم الحصول على بطاقات إقامة تمكن المهاجر من حرية التنقل وممارسة الأنشطة بكافة أشكالها؛ عدم تمتعهم بالتأمين الصحي والتغطية الاجتماعية؛ عدم حصولهم على حقوق العمالة المنظمة قانونياً، وتعرضهم للاستغلال الاقتصادي؛ تعرضهم للتمييز العنصري وفي بعض الأحيان للعنف والتحرش؛ الوضع الهش الذي تعيشه المرأة المهاجرة على وجه الخصوص وكبار السن والمرضى وذوي الإعاقة؛ وعدم تمكنهم من تسجيل جمعياتهم بشكل قانوني. وأشارت الى أن عدد كبير من الأطفال الأفارقة لا يستطيعون الحصول على التعليم بسبب حاجز اللغة، ويحتاجون إلى الرعاية الصحية والى الاندماج داخل المجتمع التونسي. وختمت النائبة التونسية كلمتها بعرض الفرص المتاحة لتونس من أجل تعزيز سياسات الهجرة وأبرزها: تبادل التجارب في مجال الهجرة؛ تقاطع ملف الهجرة في تونس مع أولويات دول الاتحاد الأوروبي مما يفتح الباب لمجالات تنسيق وتعاون مشترك بين الجانبين؛ مناخ الحريات والديمقراطية وتطور حقوق الإنسان في تونس الذي يساهم في تعزيز مسار إصلاح المنظومة القانونية؛ نشاط المجتمع المدني الواسع في تونس الذي يساهم في ترسيخ قيم التعايش والتبادل الثقافي وتطوير آليات وسبل التعاون الإنساني؛ وجود قطاع مدني منظم كبير جداً يتصدى لمسألة الهجرة ويمارس الضغط على صناع القرار من أجل تحسين أوضاع المهاجرين، ويقدمون الدعم اللازم للمهاجرين ويقفون معهم كلما احتاجوا إلى المساعدة؛ إنشاء المرصد الإفريقي للهجرة بدولة المغرب الشقيقة والذي سيكون له أثر جد إيجابي على تونس من حيث المشتركات الكثيرة بين مناطق شمال إفريقيا عموماً وعلاقة تونس بالمغرب خصوصاً؛ انتقال القطر الليبي الشقيق إلى مسار سياسي توافقي جامع سيكون له انعكاس إيجابي على يسر وسهولة التنسيق بين ليبيا وتونس فيما يتعلق بما يسمى الحرقة أو قوارب الموت التي يذهب ضحيتها المئات من الشباب سنوياً.

جيم - الجلسة الثانية: نقاش مفتوح حول تعزيز نهج المجتمع بأكمله في الاستعراض الطوعي للاتفاق العالمي على المستوى الوطني في المنطقة العربية

هدفت هذه الجلسة الى تبادل الأفكار حول الوسائل والأساليب لضمان المشاركة الفعالة للبرلمانيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة لا سيما في المؤتمر الإقليمي الذي سيتم تنظيمه في 24-25 شباط/فبراير 2021 وقام بإدارة هذا النقاش المهم المبعوث الخاص للمدير العام لمنظمة الهجرة الدولية لمنطقة دول الخليج العربي السيد حسن عبد المنعم مصطفى.

أكد السيد ريمون هلال عضو مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية على أن البرلمان السوري يقوم بدور أساسي في سنّ القوانين والتشريعات التي تضمن عودة سالمة وأمنة لجميع المهاجرين ومتابعة جهود الحكومة بالاستمرار بتقديم التسهيلات لكل مهاجر يريد العودة وأشار الى التحديات التي تواجه الدولة في عملية جمع البيانات وتحليلها وضعف البنى التحتية والمؤسسية والنتائج الوخيمة المترتبة عن العقوبات في مجال تأمين المواد الأساسية والصحية فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا على تنفيذ السياسات والبرامج بشكل عام مشيراً الى أن الدولة تقوم بوضع إجراءات مكثفة على الحدود لكل الوافدين الى الأراضي السورية.

في مداخلته الثانية رأى السيد محمد الطيب العسكري أن تقاسم الأعباء بين بلدان المصدر وبلدان العبور وبلدان الوجهة مسألة ضرورية يتعين إدراجها في الاتفاق. وأوضح أن الجزائر تتعامل مع مسألة الهجرة باستخدام مقاربة شاملة ومتوازنة وتضامنية فمن ناحية تهتم الحكومة بالجالية الوطنية المقيمة بالخارج وحمائتها من كل أشكال التمييز والعنصرية والمعاداة ومن ناحية أخرى تهتم بالحقوق الأساسية للمهاجرين وكرامتهم بعد أن أصبحت الجزائر بلد مقصد أيضاً. وفي هذا السياق انضمت الجزائر إلى عدة آليات قانونية إقليمية ودولية متصلة بحقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر وحماية العمال المهاجرين. وتابع أن مكافحة الإجرام المنظم العابر للحدود سيساعد في تعزيز التعاون بشأن مسألة الهجرة وشدد على ضرورة ضمان الاستقرار السياسي والحد من النزاعات المسلحة والإرهاب خصوصاً في منطقة الساحل بسبب تقاطعه الواضح مع الجريمة المنظمة والفقير المدقع وذلك من خلال دعم المنظمات الإفريقية كالاتحاد الإفريقي وتشجيع الاستثمارات الداعمة للتنمية.

دال - الملاحظات الختامية

اختتم حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية بكلمات من المنظمين توجّهوا فيها بالشكر الى ممثلي المجالس النيابية الوطنية والمشاركين من البرلمان العربي على حضورهم وشدّدوا على أهمية هذا الحوار في دفع عجلة تنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته واستعراضه على المستويين الإقليمي والوطني في المنطقة العربية وفي تعزيز الفهم حول دور البرلمانات فضلاً عن مناقشة سبل ضمان المشاركة الفعالة للبرلمانيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

وفي كلمة الإسكوا قالت السيدة سلمان أن هذا اللقاء لن يكون الأخير وستواصل الجهات المنظمة العمل مع البرلمانات العربية لدعمها في مجال عملها فيما يتعلق بسن القوانين المتعلقة بالهجرة ومناقشة الموازنات ذات الصلة وفي مجال التواصل مع الناخبين والمواطنين والمهاجرين كما وجهت الشكر الى المنظمة الدولية للهجرة على الشراكة المميزة والتعاون الناجح في مسار متابعة تنفيذ الاتفاق العالمي. وشجعت البرلمانيين على المشاركة في المؤتمر الإقليمي في 24 و25 فبراير والذي سيجتمع ممثلين عن الحكومات العربية وبرلمانيين بالإضافة الى ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ومختلف أصحاب المصلحة.

من جهته أثنى السيد حسن عبد المنعم مصطفى على مشاركة البرلمانين في عملية استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وعلى الجهود التي تبذلها البرلمانات العربية لتحسين إدارة الهجرة وتفعيل دور المهاجرين في التنمية وحماية حقوقهم وشدد على ضرورة التعاون ومواجهة التحديات بطريقة تشاركية.

المرفق

حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

4 شباط/فبراير 2021

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

<u>الجزائر</u>	<u>الإمارات العربية المتحدة</u>
السيد محمد الطيب العسكري عضو مجلس الأمة الجزائري الجزائر بريد إلكتروني: mtlaskri12@gmail.com	سعادة السيدة مريم ماجد خلفان ماجد بن ثنية عضو المجلس الوطني الاتحادي أبوظبي بريد إلكتروني: m.m.bintheneya@almajles.gov.ae
<u>الجمهورية العربية السورية</u> السيد نضال عمار عضو مجلس الشعب دمشق بريد إلكتروني: diab.abdulazim@gmail.com	سعادة السيدة هند حميد خليفة بن هندي العليلي عضو المجلس الوطني الاتحادي أبوظبي بريد إلكتروني: h.h.alaleeli@almajles.gov.ae
السيد ريمون هلال عضو مجلس الشعب دمشق بريد إلكتروني: diab.abdulazim@gmail.com	السيدة ديانا الحديد البريد الإلكتروني: diana.jordanembassyuae@gmail.com
<u>سلطنة عُمان</u> معالي الشيخ علي بن ناصر بن حمد المحروقي أمين عام مجلس الشورى عضو في البرلمان العربي مسقط بريد إلكتروني: alinh3@gmail.com	<u>الجمهورية التونسية</u> السيدة جميلة ديش كسيكسي عضو مجلس نواب الشعب مساعدة رئيس مجلس نواب الشعب مكلفة بالعلاقة مع المجتمع المدني والمواطن، وعضو بالبرلمان الفرونكوفوني، وعضو سابق بالبرلمان الأفريقي ورئيسة المجموعة النسائية بالبرلمان الأفريقي منسقة وطنية ومؤسسة لشبكة النساء القيادات الأفريقيات بريد إلكتروني: jmilaksiksi2011@gmail.com

باء- منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(الإسكوا)

السيدة مهريناز العوضي
مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية
الشاملة

بريد إلكتروني: elawady@un.org

السيدة سارة سلمان
مستشارة إقليمية لشؤون السكان
بيروت

بريد إلكتروني: salmans@un.org

السيدة دينا تنير
مسؤولة شؤون اجتماعية
بيروت

بريد إلكتروني: tannird@un.org

السيدة تيريز برير
مساعد إداري
بيروت

بريد إلكتروني: therese.breir@un.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد روجي أفغاني
رئيس فريق حوكمة وبناء السلام في المركز
الإقليمي للدول العربية في عمان

بريد إلكتروني: rawhi.afaghani@undp.org

شبكة الأمم المتحدة للهجرة

السيدة مونامي بيسكي موليك
أمانة شبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة

بريد إلكتروني: mmaulik@iom.int

السيد كريم راجبوت إزرا

بريد إلكتروني: arajput@iom.int

دولة قطر

معالي الدكتورة عائشة بنت عمر الحمد المناعي
عضو مجلس الشورى وعضو في البرلمان العربي
الدوحة

بريد إلكتروني: aisha.yousef@hbku.edu.qa
الجمهورية اللبنانية

سعادة النائب الدكتور ميشال موسى
نائب في البرلمان اللبناني، مجلس النواب
بيروت

بريد إلكتروني: michelmoussa9@gmail.com

المملكة المغربية

السيد محمد والزين
نائب رئيس مجلس النواب

بريد إلكتروني: ouzzine@yahoo.com

السيد سعيد سطراري

بريد إلكتروني: satraouy@parlement.ma

السيد حمزة سوكة
مجلس النواب

بريد إلكتروني: hsoukah@parlement.ma

السيد محمد زويتين

مجلس النواب

بريد إلكتروني: zouitenem1961@gmail.com

جامعة الدول العربية

السيدة أمينة الشيباني

إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة
القاهرة

بريد إلكتروني: aemigrant.dept@las.int

<p>السيدة محمد شريف أحمد القاهرة بريد إلكتروني: MSAHMED@iom.int</p> <p>السيدة كامبلا شكري مساعد الاتصال والسياسات الإقليمية القاهرة بريد إلكتروني: kshoukri@iom.int</p> <p>السيدة ماريا نيكولوفسكا منسق مركز الهجرة المختلطة بشمال إفريقيا القاهرة بريد إلكتروني: mnikolovska@iom.int</p> <p>السيد ألكساندر شيك مساعد الاتصال والسياسات الإقليمية القاهرة بريد إلكتروني: aschick@iom.int</p> <p>السيدة ليلي طعمه منسق البرنامج ومسؤول الاتصال عمّان بريد إلكتروني: ltomeh@iom.int</p> <p>السيد ديجان ميشيفسكي رئيس وحدة السياسات والحوكمة والاتصال القاهرة بريد إلكتروني: DMICEVSKI@iom.int</p> <p>السيد أليكس ديفن – مينبير مستشار بسكرتارية شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة جنيف بريد إلكتروني: adefrain@iom.int</p> <p>السيدة لويس شوربان مستشار سياسات الهجرة جنيف بريد إلكتروني: lschurian@iom.int</p> <p>السيد محمد رفعت منسق عمليات أول جنيف بريد إلكتروني: mrefaat@iom.int</p>	<p>المنظمة الدولية للهجرة السيدة كرميلا جودو المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا القاهرة بريد إلكتروني: cqodeau@iom.int</p> <p>السيد عثمان بلبيسي مستشار إقليمي أول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جنيف بريد إلكتروني: obelbeisi@iom.int</p> <p>السيدة كريستينا ميجو المسؤول الإقليمي الأول للاتصال والسياسة، ونائب المدير الإقليمي القاهرة بريد إلكتروني: kmejo@iom.int</p> <p>السيدة هند كناني باحثة إقليمية القاهرة بريد إلكتروني: hkinani@iom.int</p> <p>السيدة ميساتو يواسا المسؤول الإقليمي للاتصال والسياسة القاهرة بريد إلكتروني: myuasa@iom.int</p> <p>السيدة أميرة أبوزيد مساعد البرنامج الإقليمي القاهرة بريد إلكتروني: AABOUZEID@iom.int</p> <p>السيدة خديجيتو ديدي مساعد تنفيذي موريتانيا بريد إلكتروني: kdidi@iom.int</p> <p>السيد فوزي الزويد مدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة بلبنان بيروت بريد إلكتروني: fzioud@iom.int</p>
---	---

<p>السيدة ميا نعقة المنظمة الدولية للهجرة - متطوعو الأمم المتحدة الرباط بريد إلكتروني: mnaakka@iom.int Mia</p> <p>السيدة كريستينا غالستيان مسؤول سياسة الهجرة جنيف بريد إلكتروني: kgalstyan@iom.int</p> <p>السيد أحمد بدريا مساعد مشروع ثانوي تونس بريد إلكتروني: abedairia@iom.int</p> <p>السيدة سارة شاهين مسؤول المشروع بيروت بريد إلكتروني: schahin@iom.int</p> <p>السيدة ديما حداد مسؤول برنامج بيروت بريد إلكتروني: dihaddad@iom.int</p>	<p>السيدة تالا الخطيب مساعد دعم الطوارئ بيروت بريد إلكتروني: talkhatib@iom.int</p> <p>السيدة أسمى شرف الدين الرباط بريد إلكتروني: acharfeddine@iom.int</p> <p>السيدة نور الهدى سنوسي مسؤول الاتصال والسياسات الوطني الجزائر بريد إلكتروني: nsenoussi@iom.int</p> <p>السيد محمد تنتوش باحث مساعد ليبيا بريد إلكتروني: mtantoush@iom.int</p> <p>السيدة علا الهواري مسؤول الاتصال والسياسات الدوحة بريد إلكتروني: ohawari@iom.int</p>
--	--